

سلامة رعى «منتدى مكافحة تبييض الأموال»
بعاصيري: مشروع لتبادل المعلومات المتعلقة بـ«داعش»
الثلاثاء، ١٦ أيار 2015 الموافق ١٦ رجب ١٤٣٦ هـ



بعاصيري متحدثاً خلال المنتدى (تصوير: محمود يوسف)

رعى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ممثلاً بنائبه الدكتور محمد بعاصيري «منتدى مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق» الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة صباح اليوم في مركز المؤتمرات في «بيال»، في حضور النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري، النائب جمال الجراح ممثلاً الرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة، النائب أنطوان زهرا ممثلاً رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، المهندس إيلي حنا ممثلاً العماد ميشال عون، وهشام حمزة ممثلاً أمين سرّ هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور، إضافة إلى حشد من ممثلي الهيئات الاقتصادية ونقابات المهن الحرة ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية.

حمزة

وألقى حمزة كلمة أمين سرّ الهيئة وتناولت خطوات لبنان في تطوير بنيته القانونية والتنظيمية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإن كانت المستجندات التي تمر بها المنطقة العربية حالياً، ولا سيما لبنان في موضوع مكافحة الإرهاب وتمويله تستدعي تدابير وإجراءات استثنائية على الصعد الأمنية والمالية والتشريعية.

وتحدث عن مهمات هيئة التحقيق الخاصة في التحقيق عن جرائم تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب والقوانين المعتمدة في ذلك.

وذكر بالنصوص القانونية التي تتعلق ببعض الموجبات الملقة على عاتق المحاسبين عند إعدادهم أو تنفيذهم لصالح عملائهم بعض الخدمات المحددة في القانون، متناولاً إجراءات هيئة التحقيق الخاصة في هذا الموضوع والتعاميم التي اصدرتها.

واشار الى تبادل المعلومات مع الجهات الإقليمية والدولية تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٩٩ الخاص بمكافحة داعش وجبهة النصرة.

واعلن ان: «مجموعة إغمونت» قررت انشاء مشروع للتبادل المشترك للمعلومات المتعلقة بـ«داعش» بهدف تحديد وتعقب الوجوه المالية للإرهابيين المحتملين ووسائل تمويلهم، بمن فيهم المجموعات المرتبطة بالقاعدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وستُعَرَض نتائج هذا المشروع على الإجتماع العام لمجموعة العمل المالي FATF المقرر في تشرين الأول ٢٠١٥.

عبود

واكد نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود في كلمته التزام لبنان بالتعاون التام مع المجتمع الدولي من أجل تفعيل مكافحة تبيض الاموال وتمويل الارهاب والتفديد بالمعايير الدولية في هذا المجال، بانتظار إقرار عدة مشاريع قوانين تهدف الى تعزيز سلامة القطاع المصرفي والمالي.

وشدد على التفديد بالمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في اعداد البيانات المالية من قبل ادارة المنشأة والتفديد بالمعايير الدولية للتدقيق من قبل مدقق الحسابات أولوية بالنسبة لنقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان حيث بدأ معهد التدريب التابع لها تأمين التدريب المهني المستمر لكافة الأعضاء عن طريق اعتماد برامج تدريب عصرية متطورة في هذا المجال.

واكد على التعاون بين النقابة ومختلف الهيئات الرقابية ، معتبرا أن التكامل بالتدقيق على الأعمال يستدعي إيجاد الطرق الكفيلة بتأمين ديمومة واستمرارية هذا التعاون بيننا.

بعاصري

وألقى بعاصري كلمة حاكم مصرف لبنان شارحا الجهود الدولية وجهود لبنان لمكافحة تمويل الإرهاب. وذكر بقرارات «مجلس الأمن»، وبمجموعة العمل المالي، التي اتخذت تدابير لمكافحة تمويل الإرهاب، وسوف تمارس ضغوطاً على الدول التي ستتخلف عن تطبيق هذه التدابير.بالاضافة الى اعدادها تقريراً في فبراير ٢٠١٥ عن «تمويل تنظيم داعش» (Financing of the Terrorist) ففي حين كانت عمليات تمويل الإرهاب في السابق أقل تعقيداً، وبمبالغ صغيرة نسبياً، أظهر التقرير المذكور بعض مصادر تمويل «تنظيم داعش»، نذكر منها: عائدات النفط والغاز الناتجة عن الأراضي التي يسيطرون عليها، نهب المصارف والمزروعات، الإتجار بالبشر وبالتحفة الثقافية، الخطف مقابل فدية، التبرعات بما فيها تلك التي تتم عبر أو من خلال المنظمات التي لا تتوخى الربح، جمع التبرعات عبر شبكات الإتصال الحديثة.

وشرح بعاصري الجهود التي تبذلها السلطات المصرفية والمالية في لبنان لمكافحة تمويل الإرهاب ثم شرح الموجبات المفروضة على مفوضي المراقبة.

واشاد بدور مفوضي المراقبة في ظل التطورات الحاصلة، مشيراً إلى أهمية ذلك في حماية القطاع المصرفي والمالي من الأموال غير المشروعة، ولا سيما تمويل الإرهاب، وتيقظهم عند التدقيق في العمليات المالية والمصرفية، وقيامهم بتدريب الموظفين لديهم وتعزيز قدراتهم عن موضوع تبيض الأموال وتمويل الإرهاب وأحدث الإتجاهات في هذا المجال، إضافة إلى الممارسات الفضلى والمعايير الدولية.

الجلسات

ويواصل المنتدى أعماله الموزعة على خمس جلسات بحسب العناوين الآتية:

- مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب بين متطلبات القوانين والأنظمة الحالية ومستجداتها.
- التحديات للإمتثال بالقوانين والأنظمة المعمول بها من وجهة نظر مدقق الحسابات، دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الإمتثال.
- ورشة عمل حول أسباب قصور الإمتثال في عدم اكتشاف عمليات تبيض الأموال وأساليب التصحيح.
- الحوكمة وبيئة الرقابة في المصارف والمؤسسات المالية.
- القطاعات غير الخاضعة للتشريعات وأعمال الرقابة لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.